



تقرير حول الرقابة المالية

على بلدية رأس الجبل للسنة المالية 2017

في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

أحدثت بلدية رأس الجبل (فيما يلي البلدية) بمقتضى الأمر العليّ المؤرخ في 05 ديسمبر 1956 وتبلغ مساحة المنطقة التي تغطيها 3402 هكتار. كما يبلغ عدد سكانها 48328 نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 نسمة وعدد المساكن بها 17602 مسكنا.

وقد تولت دائرة المحاسبات في نطاق الصلاحيات المخوَّلة لها بالقانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرخ في 8 مارس 1968 والمتعلق بتنظيمها¹ وفي إطار اتفاقية القرض المبرمة بين الدولة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تهدف إلى تمويل "برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية" إنجاز رقابة مالية على حسابات بلدية رأس الجبل بالنسبة إلى سنة 2017 قصد التحقق من إحكام إعداد الحساب المالي وصحّة البيانات المسجّلة به ومصادقيته ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعيّة تأدية نفقاتها.

وتمّ تقديم الحساب المالي لسنة 2017 والوثائق المدعّمة له إلى كتابة دائرة المحاسبات بتاريخ 6 جوان 2018 وأجابت البلدية على الاستبيان الموجّه لها خلال شهر نوفمبر 2017. وإضافة إلى الأعمال المستندية شملت البلدية زيارات ميدانية.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة فضلا عن استغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجّه للبلدية² وتلك المستخرجة من المنظومة المعلوماتية للتصرف في الميزانية³ (أدب) والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

ويبين الجدول التالي نتائج تنفيذ ميزانية البلدية للسنة المالية 2017 قبضا وصرفا:

بالدينار				
نتائج تنفيذ ميزانية بلدية رأس الجبل لسنة 2017				
العنوان	الجزء	الصف	المقاييس	
مقاييس العنوان الأول	1	1	المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	919.948
		2	مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيها	667.868
		3	معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	254.341
		4	المداخل الجبائية الاعتيادية الأخرى	610
	2	5	مداخل الأملاك البلدية	242.753
		6	المداخل المالية الاعتيادية	896.212
			جملة موارد العنوان الأول	2.981.731

¹ كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة.

² تعلق الاستبيان بموارد البلدية وأملاكها.

³ Le système d'Aide à la Décision Budgétaire (ADEB)

276.000	منح التجهيز	7	الموارد الخاصة	3	مقاييس الثاني
1.439.792	مدخرات وموارد مختلفة	8	لبلدية		
135.000	موارد الاقتراض الداخلي	9	موارد الاقتراض	4	
32.301	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	12	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	5	
1.883.093	جملة موارد العنوان الثاني				
4.864.823	مجموع موارد ميزانية البلدية				
المصاريف	القسم		الجزء	العنوان	
1.330.035	التأجير العمومي	1	نفقات التصرف	1	الأول: نفقات التصرف
528.103	وسائل المصالح	2			
206.262	التدخل العمومي	3			
139.935	تسديد فوائد الدين	5	تسديد فوائد الدين	2	وسداد فائض الدين
2.204.334	جملة نفقات العنوان الأول				
1.258.268	الاستثمار المباشر	6	نفقات التنمية	3	العنوان
197.192	تسديد أصل الدين (أصل الدين الداخلي)	10	تسديد أصل الدين	4	الثاني: نفقات التنمية وسداد أصل الدين
6.926	النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة	11	النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة	5	
1.462.386	جملة نفقات العنوان الثاني				
3.666.719	مجموع نفقات ميزانية البلدية				
1.198.104	نتيجة السنة المالية 2017 (فائض ميزانية 2017)				

ويظهر الجدول التالي أهم المؤشرات المالية لبلدية رأس الجبل خلال السنة المالية 2017:

النتيجة المحققة	المعيار	احتساب المؤشر	المؤشر
2017			
%70	أكثر من %70	(موارد العنوان 1- المناب من المال المشترك- المعلوم المتأتي من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية)/موارد العنوان 1	الاستقلالية المالية
%60	أقل من %50	كتلة الأجور/نفقات العنوان 1	وزن نفقات التأجير (أو هامش التصرف)
%223	أكثر من %100	الادخار الخام/**/جملة الديون	القدرة على تسوية الديون
%26	أكثر من %20	الادخار الصافي/موارد العنوان 1	القدرة على الادخار
%228	أكثر من %100	الادخار الصافي/القسط السنوي	القدرة على إرجاع القروض
%1	أقل من %15	الديون غير المسددة/الادخار الصافي	القدرة على عدم التداين

وحققت البلدية مؤشر استقلالية مالية متوسط حيث بلغت نسبة الموارد الذاتية 70% من موارد العنوان الأول (يساوي الحد الأدنى المرجعي البالغ 70%). وبلغت كتلة الأجور 60% من نفقات العنوان الأول في حين أن المعيار المرجعي يقتضي ألا تتجاوز نسبة 50% على أقصى تقدير).

باستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاصات خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للسنة المعنية.

وأفضت المهمة الرقابية إلى استنتاجات تتعلق خاصة بتحصيل الموارد وتأدية النفقات والتصرف في الأملاك وهي مجالات تتطلب مزيدا من الحرص من قبل البلدية لتحسين تعبئة مواردها والتحكم الأفضل في النفقات.

I. الموارد

أ- تحليل هيكلية الموارد

شملت الأعمال الرقابية أساسا هيكلية الموارد وتعبئتها.

1- موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 2.981.731 د تتأتى من المداخل الجبائية الاعتيادية ومن المداخل الجبائية غير الاعتيادية. وتتأتى المداخل الجبائية الاعتيادية التي بلغت في سنة 2017 ما جملته 1.842.766 د بصفة أساسية من المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة بنسبة 50% وبدرجة أقل من مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه (36%) ومن مداخل الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات (14%). ويبرز الجدول الموالي توزيع هذه المداخل:

النسبة (%)	المبلغ (بالدينار)	أصناف المداخل الجبائية الاعتيادية (الجزء الأول)
50	919.948	المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة
36	667.868	مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه
14	254.341	مداخل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات
0	610	المداخل الجبائية الاعتيادية الأخرى
100	1.842.766	المجموع

ويتأتى ما يقارب 80% من "المعاليم على العقارات والأنشطة" من المعاليم الموظفة على الأنشطة. ويبرز الجدول الموالي مختلف مكوّنات هذه المعاليم ونسبها:

2017		2015		المعاليم على العقارات والأنشطة	
النسبة (%)	المبلغ (د)	النسبة (%)	المبلغ (د)		
17	151.821,648	14	117.275,499	المعلوم على العقارات المبنية	المعاليم على العقارات
3	28.739,039	3	22.194,274	المعلوم على الأراضي غير المبنية	
80	739.386,924	83	689.522,654	المعاليم الموظفة على الأنشطة	المعاليم الموظفة على الأنشطة
100	919.947,611	100	828.992,427	المجموع	

وسُجّل تحسّن في تحصيل المعاليم على العقارات والأنشطة خلال السنة المالية 2017 بالمقارنة مع سنة 2015 ناتج عن تطوّر تحصيل المداخل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة بما يقارب 68,6 أ.د. بالإضافة إلى تسجيل ارتفاع في تحصيل المعاليم الموظفة على العقارات (المبنية وغير المبنية) بما يقارب 41 أ.د.

وتبقى المداخل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة من بين أهمّ الموارد بالنسبة إلى ميزانية البلدية حيث تمّ تحصيل 620,756 أ.د. في سنة 2017 أي ما يمثل 33,7% من جملة المداخل الجبائية الاعتيادية للبلدية.

واستأثرت مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بما قدره 667,868 أ.د. أي ما نسبته 36% من المداخل الجبائية الاعتيادية (وكانت في 2015 تمثل 33,5% بمبلغ 546,603 أ.د.). أمّا المداخل المتأثّية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 151.821,648 د و 28.739,039 د أي ما يمثل نسبي 8,2% و 1,6% من المداخل الجبائية الاعتيادية.

وفيما يتعلّق بالمداخل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 1.138.964 د (أي بنقصان قدره 299.117 د عن سنة 2015). وتتوزّع هذه الموارد بين مداخل الملك البلدي في حدود 242.753 د (وكانت 258.661 د في سنة 2015) والمداخل المالية الاعتيادية في حدود 896.212 د (وكانت في حدود 1.179.421 د سنة 2015).

2-موارد العنوان الثاني

تشمل موارد العنوان الثاني الموارد الخاصّة وموارد الاقتراض والموارد المتأثّية من الاعتمادات المحالة لفائدة البلدية. ويبيّن الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني:

2017		2015		موارد العنوان الثاني
النسبة %	المبلغ بالدينار	النسبة %	المبلغ بالدينار	
91	1.715.791,785	86	1.051.964,186	الموارد الخاصة للبلدية
7	135.000	0	0	موارد الاقتراض
2	32.300,737	14	171.639,287	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة
100,0	1.883.093	100,0	1.223.603,473	المجموع

وتمثل الموارد الخاصة أهمّ مورد بالنسبة إلى العنوان الثاني من الميزانية بنسبة 86% (وكانت في حدود 91% سنة 2015).

وتجدر الملاحظة إلى أنه، تمت برمجة ما جملته 2.240.507 د استثمارات مختلفة في الميزانية ضمن الجزء المتعلق بنفقات التنمية، تعلقت أساساً بإنجاز الطرقات والأرصفة والمسالك (1.258.166 د) وبنيات إدارية (765.360 د). غير أنه لم يتمّ استهلاك سوى ما قيمته 1.258.268 د⁴ أي ما يقارب 56,16% مما كان مزعماً لإنجازه.

ب- تعبئة الموارد

تعلقت الملاحظات أساساً بتقدير الموارد وبإعداد جداول التحصيل وتثقيفها وتوظيف المعاليم واستخلاصها وتوظيف الخطايا واستخلاصها وبالتصرف في الأملاك.

1- تقدير الموارد

يبين الجدول التالي نسبة إنجاز تقديرات موارد العنوانين الأوّل والثاني من قبل البلدية خلال سنة 2017:

نسبة الإنجاز (%)		المقايض الفعلية (د)	التقديرات النهائية (د)	البيان	التحميل
2017	2015				
96,2	117	2.981.731	3.100.000	مجموع موارد العنوان الأوّل (د)	
111,1	126,2	919.948	828.000	المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	صنف 1
106,5	105,4	868.667	627.000	مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	صنف 2
112,8	175,5	254.341	225.500	مداخل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إساءة خدمات	صنف 3
-	-	610	-	مداخل جبائية اعتيادية أخرى	صنف 4

⁴ تمّ صرف 795.272 د بعنوان إنجاز الطرقات والأرصفة و369.293 د بعنوان البنائيات الإدارية الأخرى

111,9	159	242.753	217.000	مداخيل الملك البلدي الاعتيادية	صنف 5
74,5	104	896.212	1.202.500	المداخيل المالية الاعتيادية	صنف 6
79,8	99,8	1.883.093	2.360.000	مجموع موارد العنوان الثاني (د)	
85,9	99,7	1.715.791,785	1.996.339,263	الموارد الخاصة للبلدية	جزء 3
40,9	-	135.000	330.000	موارد الاقتراض	جزء 4
100,0	100	32.300,737	32.300,737	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	جزء 5
89,1	111,6	4.864.823	5.460.000		المجموع

وباستثناء تقديرات الموارد المتأتية من "المداخيل المالية الاعتيادية" والتي تمّ تحقيقها بنسبة 74,5% خلال السنة المالية 2017، فإنه تمّ تجاوز تقديرات باقي أصناف الموارد المتعلقة بالعنوان الأول وخاصة منها مداخيل المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة حيث بلغت نسبة الإنجاز 111,1%.

وحققت المقابيض الفعلية بالنسبة إلى مجموع موارد العنوان الأول 96,2% من التقديرات النهائية بفارق بلغ 476.907 د (علما بأن هذه النسبة كانت في حدود 117% سنة 2015).

وبخصوص مقابيض العنوان الثاني، فقد تمّ تحقيق 85,9% (99,7% سنة 2015) من التقديرات النهائية للموارد الخاصة للبلدية. كما لم يتمّ الحصول سوى على 40,9% من القروض المبرمجة في التقديرات النهائية فيما تلقت البلدية جملة التقديرات المبرمجة بعنوان الاعتمادات المحالة من السلط المركزية.

وعموما تمّ تحقيق 89,1% من مجموع موارد ميزانية البلدية (111,1% سنة 2015) أي بفارق بلغ 595.177 د.

2- إعداد جداول التحصيل وتوظيف المعاليم

رغم انقضاء الآجال المضبوطة بالمنشور عدد 4 سالف الذكر لم تتولّ البلدية إلى غاية موفى شهر نوفمبر 2018 استكمال أعمال الإحصاء العشري للعقارات المبنية وغير المبنية في حين أنّ الآجال المحددة لإنجاز هذا الإحصاء ونشره في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية انقضت في موفى شهر سبتمبر 2016.

وتجدر الإشارة إلى أن النتائج التي أسفرت عنها أعمال الإحصاء المتوفرة لدى البلدية تشير إلى حصر 10188 عقارا مبنيا في حين بلغ عددها 17602 مسكنا حسب نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

وقد أفادت البلدية ضمن ردودها تم التعرض لعدد الصعوبات على مستوى انجاز الإحصاء نتيجة النقص في الأعوان لدى البلدية والإشكاليات التي طرحت بسبب التأخير الحاصل في صدور الأمر المتعلق بتمكين الأعوان من منحة الإحصاء.

ولم تحرص البلدية على تفعيل الآليات المتاحة لها بالفصل 22 عبر طلب البيانات المتوفرة لدى المأمورين العموميين وحافظي الوثائق على غرار فرع إدارة الملكية العقارية وكذلك متابعة إعلانات تسجيل العقارات الصادرة بالرائد الرسمي للإعلانات القانونية والشرعية والعدلية لإضافة العقارات غير المدرجة بجداول التحصيل وتوظيف المعاليم المستحقة عليها لفائدة البلدية وذلك فضلا عن إمكانية المتاحة لطلب البيانات المتوفرة لدى فروع كل من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز للتعرف على عدد المشتركين والمقاربة مع الإحصائيات المتوفرة بجداول تحصيل المعاليم على العقارات لتحسينها.

وضمن أجوبتها أفادت البلدية إعطاء الأولوية للإحصاء الميداني للعقارات والتنسيق بين مصلحة الجباية والمصلحة الفنية في ضبط العقارات وتوظيف المعاليم.

وعلى صعيد آخر، أوجبت أحكام الفصل 14 و 17 مكرر من مجلة الجباية المحلية ومنشور وزير الداخلية عدد 19 المؤرخ في 28 مارس 2002 والمتعلق بتنمية الموارد البلدية على إدراج جملة من البيانات الأساسية ضمن جداول تحصيل المعاليم الموظفة على العقارات قصد تيسير إجراءات استخلاص المعاليم المستوجبة وضمان نجاعتها. إلا أنه تبين أن هذه الجداول تفتقر لعدد البيانات الأساسية على غرار رقم بطاقة التعريف الوطنية وعنوان المطالب بالأداء مما أدى إلى عرقلة إجراءات التتبع التي تولى المحاسب القيام بها وحال دون استيفاء أعمال التبليغ قصد تحصيل المعاليم المثقلة وذلك بالنسبة إلى عديد الفصول. وفي ما يلي أمثلة تبرز ذلك :

معرّف العقار	المعلوم السنوي (د)
010001037100	42.350
010001350100	26.950
010012035000	19.250

55.825	010014001100
120.121	010081004110
51.000	020001075000
23.575	020004007400
14.490	020187003200
15.521	030207001100
12.000	030226008100

وزيادة عمّا سبق ذكره، بلغت قيمة المبالغ المثقلة بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية بجدول التحصيل لسنة 2017 ما قيمته 31.625,653 ديناراً شملت 1065 فصلاً مدرجاً أي بمعدل ناهز 29,695 ديناراً للعقار الواحد وهي قيمة منخفضة مقارنة بمعدل المعلوم بالنسبة إلى الأراضي المضافة بواسطة جداول تكميلية تمّ إعدادها خلال نفس السنة حيث بلغت قيمة المعاليم 4.760 ديناراً بعنوان 78 فصلاً أي بمعدل 61 ديناراً للفصل الواحد وهو ما يتجاوز ضعف معدّل المعلوم الموظّف بجدول التحصيل.

وفي هذا الخصوص تمت الإشارة إلى أن البلدية تسعى لإدراج البيانات الأساسية بجدول التحصيل إلا أن ذلك لا يكون متاحاً في كل الحالات وخاصة بالنسبة للعقارات غير المبنية.

وخلافاً لمقتضيات الفصل الأوّل من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على ضرورة إنجاز عملية التثقيف بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة، لوحظ تأخير بلغ 32 يوماً في تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والبلدية مدعوة إلى مزيد العمل على تقليص آجال تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية بالتنسيق مع كلّ من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية ببنزرت.

وقد تعهّدت ضمن ردّها بالعمل على تدارك هذا التأخير في المستقبل والالتزام بالأجال خاصة بفضل التوجه بإحداث قباضة بلدية برأس الجبل.

ومن جانب آخر، مازال توظيف بعض المعاليم ضعيفاً ودون النسق المأمول ولا يعكس الإمكانيات المتاحة على غرار معلوم الإشغال الوقي للطريق العام الموظّف على وقوف عربات نقل الأشخاص ونقل البضائع إذ لم تحصيل البلدية سوى مبلغاً ضئيلاً لم يتجاوز 602,250 ديناراً سنة 2017 أي ما نسبته

9,26% من التقديرات المدرجة بالميزانية والبالغة 6.500 دينار مما يستدعي مزيداً من الحرص قصد توظيف هذا المعلوم وتحصيله لتنمية موارد الميزانية وضمان الاستغلال الأمثل للطاقة الجبائية المتاحة.

فضلاً عما سبق، لم تسع البلدية إلى استغلال الإمكانيات المتاحة عبر توظيف بعض المعاليم المرخص فيها بمقتضى الأمر عدد 805 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 والمتعلق بضبط تعريفه المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها مما فوت عليها تعبئة موارد لتمويل ميزانيتها، على غرار معاليم رخص نصب آلات توزيع الوقود في الطريق العام والمساهمة في إنجاز ماوى جماعية لوسائل النقل ومساهمة المالكين الأجوار في نفقات الأشغال الأولية والإصلاحات الكبرى المتعلقة بالطرق خاصة وأن البلدية تنجز مشاريع بكلفة جمالية تقدر بـ 1,122 م.د. علماً بأنه لم يتم إدراج تقديرات بخصوص هذه المعاليم صلب ميزانية سنة 2017.

أثارت البلدية ضمن ردّها إلى وجود صعوبات في استخلاص معاليم الإشغال الوقتي وبقي المعاليم الأخرى على غرار مرسوم نصب آلات توزيع الوقود على الطريق العام وهي تسعى على التنسيق مع المصالح الأمنية للقيام بحملات لتحصيل الديون. كما أفادت أنها أقرت مبدأ توظيف مساهمة المالكين الأجوار لمشروع تعبيد الطرقات المبرمج لسنة 2019.

وقد حثّ منشور وزير الداخلية عدد 19 لسنة 2002 سالف الذكر البلديات على ضرورة إجراء إحصاء للعقارات المخصصة لممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني وإدراج البيانات بخصوصها على غرار عنوان المحل والمعرف الجبائي للمستغل أو رقم بطاقة التعريف الوطنية والمساحة المغطاة والخدمات المنتفع بها وإعداد جدول مراقبة بعنوان الحد الأدنى يعتمد لإجراء المقاربة بين القوائم التفصيلية للمبالغ المحصلة من المطالبين للتأكد من تحصيل الحد الأدنى للمعلوم طبقاً للفصل 38 من مجلة الجبائية المحلية وضمان تعبئة الموارد المستحقة لها. إلا أن البلدية لم تقم بتحيين البيانات المضمنة بهذا الجدول مما يحول دون إمكانية التأكد من شمولية المعاليم المحصلة الراجعة لها والموظفة على المؤسسات المتواجدة بالمنطقة البلدية خاصة أن جميع المقاييس بهذا العنوان خلال سنة 2017 ناتجة عن أذن استخلاص وقتية.

وتجدر الإشارة إلى أنه حسب السجل الوطني للمؤسسات الصادر سنة 2014 توجد بالمنطقة البلدية 2683 مؤسسة مقابل 951 فصلاً بجدول مراقبة الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أي ما يمثل نحو 35% من العدد الفعلي للمؤسسات المنتصبة بالمنطقة البلدية. وتدعى البلدية إلى تحيين جدول مراقبة الحد الأدنى للمعلوم المذكور بما يضمن حسن متابعته واستغلالها لكافة الإمكانيات المتاحة لها بهذا العنوان.

تعهدت البلدية ضمن أجوبتها بالحرص على الالتزام بالتوصيات الواردة بالتقرير مع الإشارة إلى أنه ضمن الإحصاء العشري تم تدارك بعض النقائص المتعلقة بمتابعة الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات

3. استخلاص المعاليم

سجل ضعف نسب استخلاص المعاليم على العقارات خلال سنة 2017 والتي لم تتعدّ تباعاً ما نسبته 13,62% و 44,61% على التوالي بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية كما يبيّنه الجدول الموالي:

المعاليم	بقايا الاستخلاص إلى 2016/12/31 (د.إ.)	المبلغ الواجب استخلاصه (أ.د.)	المقاييس المنجزة (3)	نسبة الاستخلاص (%)		بقايا الاستخلاص إلى 2017/12/31 (د.إ.)
				(1)	(2)	
المعلوم على العقارات المبنية	915	1.116	152	11,7	13,62	964
المعلوم على الأراضي غير المبنية	29	65	29	38,6	44,61	37

المصدر: الحسابان الماليان لسنتي 2015 و 2017

ورغم تحسن نسب الاستخلاص سنة 2017 مقارنة بالنسب المحققة بعنوان سنة 2015، إلا أنه سجل ارتفاع حجم بقايا الاستخلاص بعنوان المعلومين المذكورين حيث بلغ في موفى سنة 2017 ما يناهز 1م.د أي بزيادة ناهزت 9% مقارنة بتصرف سنة 2015. وقد لوحظ أن أعمال التتبع قصد استخلاص الديون اتسمت بضعفها ومحدوديتها بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية. وفيما يلي بيان ذلك:

المعاليم	عدد الفصول (1)	عدد الإعلانات (2)	نسبة تغطية (%) (1)/(2)	عدد الإنذارات	عدد العقل التنفيذية	عدد الاعتراضات الإدارية
المعلوم على العقارات المبنية	8.442	2.403	28,46	133		لا شيء
المعلوم على الأراضي غير المبنية	1.065	800	75,11			لا شيء

المصدر: الاستبيان الموجه للبلدية

واقترنت أعمال التتبع الرضائية على توجيه الإعلانات علماً بأنها لم تشمل سوى 28,46% من إجمالي الفصول المضمّنة بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية. أمّا إجراءات التتبع الجبرية فلم يتمّ

تفعيلها بالنسبة إلى المعلوم على الأراضي غير المبنية واقتصرت بخصوص المعلوم على العقارات المبنية على توجيهه 133 إنذاراً.

فضلاً عما سبق، وفي ظل محدودية أعمال التتبع القاطعة للتقادم المنصوص عليها بالفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية تتفاقم مخاطر سقوط الديون المتخلدة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية وفي ما يلي أمثلة لذلك:

المعالييم غير المستخلصة (د)	الفترة	الفصل
980	2017-1998	010060020001
1.128,624		010060021001
868	2017-1997	010063021001
1008	2017-2007	010269003001
904,064	2017-1999	020106009001

عزى القابض البلدية هذه النقائص في استخلاص المعالييم المثقلة إلى تعدد مشمولات القباضة المالية التي ملحقة بها حسابية 4 بلديات ومؤسسات عمومية بالإضافة إلى مشمولاتها الأصلية.

ومن جهة أخرى، تراكمت المعالييم غير المستخلصة المتخلدة بذمة شاغلي الطريق العام ومواجهة البلدية لصعوبات لتحصيل هذه المعالييم مردّه صعوبة تحصيل المبالغ المستوجبة من قبل البلدية حيث بلغت قيمة الديون المتعلقة بالإشغال الوقي للطريق العام من قبل المقاهي والواقيات والعلامات الإشهارية والأكشاك في موفى سنة 2017 مبلغاً جملياً ناهز 71 أ.د. علماً بأنه تم خلال سنة 2017 استخلاص معالييم بقيمة 18 أ.د .

4. التصرف في الأملاك

بلغت المداخيل المحققة بعنوان كراء العقارات واستلزام الأسواق خلال سنة 2017 ما جملته 728.424,884 د حيث بلغت مداخيل الأسواق المستلزمة ما جملته 502,252 أ.د (97% منها من استلزام الأسواق اليومية والأسبوعية والظرفية). أمّا مداخيل المحلات البلدية المسوّغة فقد بلغت ما جملته 226,172 أ.د 97% منها تعود لتسويغ محلات ذات صبغة تجارية.

وتملك البلدية 127 محلاً معداً لنشاط تجاري و7 محلات معدة للسكن. وتجدر الملاحظة إلى أنه تم خلال سنة 2017 استخلاص حوالي 226,172 أ.د من جملة 336,474 أ.د بعنوان المبالغ الواجب استخلاصها بالنسبة إلى كراء عقارات معدة لنشاط تجاري أو سكني أي بنسبة استخلاص بلغت 72%.

وبالرغم من المجهودات المبذولة من قبل البلدية لتنمية هذا الصنف من الموارد ما زال التصرف في هذه الأملاك يشكو نقائص تحول دون بلوغ الاستغلال الأمثل للطاقة المالية المتاحة.

ولم يتم تفعيل التوصيات الواردة بتقرير دائرة المحاسبات حول الرقابة المالية لسنة 2015 بخصوص دعوة البلدية إلى استغلال الإمكانية المتاحة لمراجعة معينات الكراء المنصوص عليها بالقانون عدد 37 لسنة 1977⁵ خاصة في الفصلين 24 و25. من ذلك تعود معينات كراء 6 محلات تجارية إلى أكثر من 19 سنة علما بأنها مازالت إلى موفى نوفمبر 2018 دون مراجعة. كما لم يتضمن 9 عقود تسويق محل تجاري ومحل سكني فصلا يتيح تطبيق نسبة الزيادة السنوية المحددة على غرار باقي العقود الأخرى مما أدى إلى تجميد معينات الكراء وحال دون تنمية الموارد المالية للبلدية. ويبين الجدول الموالي أمثلة عن ذلك:

تاريخ بداية سريان العقد	موضوع العقد	معين الكراء الشهري (د)
1997/03/01	بيع التوابل	280
2015/05/01	بيع المصوغ	285
1997/08/01	بيع المواد الغذائية	290

في هذا الخصوص أفادت البلدية ضمن ردّها أن عدم مراجعتها معينات الكراء مردّه "الظروف الاستثنائية التي تمر بها مختلف القطاعات... والتأثير السلبي لظاهرة الانتصاب الفوضوي على نشاط المحلات ..". كما تن الإذن باتخاذ الإجراءات لمراجعة معين كراء المحل السكني.

وكما تبين تلدد العديد من متسوعي المحلات التجارية في خلاص معينات الكراء حيث بلغت الديون المتخلدة بذمة 109 متسوغا في موفى 2017 ما جملته 108,440 أ.د. ويبرز الجدول الموالي بعض الحالات :

النشاط	معين الكراء (د)	بقايا الاستخلاص (د)	فترة التأخر في التسديد (بحساب الأشهر)
بيع الخضير	101,079	5.956,378	59
بيع اللحوم	89,078	6.682,282	75
بيع الخضير	105,532	3.756,55	35
رياض أطفال	1000	7.500	7
صنع الثلج	164,992	3.040,564	18

ولئن قامت البلدية برفع قضايا في الخروج فإنها لم تتحصل بعد على النسخ التنفيذية للأحكام ولم تتمكن من استرجاع المحلات من المتسوغين. كما لم تشمل الإجراءات القانونية عديد المتسوغين المتخلد بذمتهم معينات كراء غير مسددة.

⁵ يتعلق بتنظيم العلاقات بين المتسوغين والمتسوغين فيما يخص تجديد كراء العقارات أو المحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف.

وقد جاء صلب أجوبت البلدية أن بعض المدينيين المذكورين قاموا بتسديد الديون المتخلدة بدمتهم بعد اتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم

وتدعى البلدية إلى مواصلة الإجراءات ضد باقي المستوغين المتلدين عن الخلاص لتحصيل الديون الرجعة لها

II. النفقات

أفضى فحص وثائق الصرف وعيئة من ملفات الصفقات المبرمة سنة 2017 إلى الوقوف على جملة من النقائص تعلقت بإنجاز النفقات في إطار الصفقات وخارجها.

1- النفقات المنجزة خارج إطار الصفقات

أوصت الحكومة في عديد المناشير⁶ يذكر منها بالخصوص منشور الوزير الأول عدد 21 المؤرخ في 13 أفريل 1991 بضرورة منح الأولوية لاقتناء أدوات ومواد التنظيف التي تنتجها التعاضديات الصناعية للمكفوفين، غير أن بلدية رأس الجبل دأبت على التزود بمواد التنظيف دون تشريك تعاضديات المكفوفين، رغم القرب النسبي لوحدة إنتاج مواد التنظيف الراجعة للاتحاد الوطني للمكفوفين من البلدية المذكورة. ويذكر على سبيل المثال الأمر بالصرف بمبلغ 900 د المؤرخ في 10 نوفمبر 2017 يتعلق اقتناء مواد تنظيف للاعتناء بالمنشآت الإدارية محملة على الفصل 0-11-2201

وتعهدت البلدية ضمن الرد على الالتزام بمنح الأولوية لاقتناء مواد التنظيف المنتجة من قبل تعاضديات المكفوفين.

وخلافا لأحكام الفصل 136 من مجلة المحاسبة العمومية التي نصت على ضرورة التأكد من صحة إدراج النفقات حسب نوعها أو موضوعها في السجلات المحاسبية، غير أنه تم الوقوف على تحميل خاطئ لبعض النفقات كما يبرزه الجدول الموالي:

ملاحظة	التحميل الصحيح	الأمر بالصرف			تحميل النفقة		موضوع النفقة
	تحميل النفقة	المبلغ بالدينار	التاريخ	عدد			
ملاحظة باعتبار أن المنقذين ليسوا عملة ومهمتهم حراسة الشواطئ والتدخل عند الضرورة	12-2201: مصاريف الحراسة	364,691	2017/07/31	66	إكساء العملة وأعوان الاستقبال	-2201-2-23	اقتناء زي للسباحين المنقذين
	45-2202: الاعتناء						

⁶ يذكر منها المنشور عدد 6 المؤرخ في 03 فيفري 1994 والمنشور عدد 48 المؤرخ في 10 ديسمبر 1999

	بالشواطئ					
--	----------	--	--	--	--	--

وضمن ردودها أفادت البلدية أنها ستتولى العمال بالتوصية الواردة بالتقرير الأولي وتحميل النفقة على الفصل المتعلق بالاعتناء بالشواطئ.

كما ضبط الأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 المتعلق بضبط طرق خلاص نفقات التصرف أجلا أقصاه 45 من تاريخ تسلم الفواتير للخلاص⁷، غير أنه من خلال فحص وثائق الصرف، سجل تأخير في خلاص مصاريف استهلاك الكهرباء والماء تراوح بين 50 يوما و165 فيما يلي أمثلة عنها:

موضوع النفقة	الأمر		الفواتير المتأخرة		مدة التأخير عن آخر أجل لخلاص الفاتورة
	العدد	التاريخ	المبلغ (د)	آخر أجل للدفع	
إستهلاك الكهرباء والغاز	138	2017/12/04	97214,155	2017/08/24 و 2017/09/18	بين 77 و165
استهلاك الماء	153	2017/12/12	4337,500	2017/10/23 و	بين 50 و98

2- النفقات المنجزة في إطار صفقات عمومية

1- صفقة تهيئة المستودع البلدي

نصت كراس الشروط الإدارية على أنه لا يمكن لصاحب الصفقة أن يقدم أي اعتراض أو تحفظ في صورة الزيادة أو النقصان في حجم الطلبات ما لم يتجاوز التغيير نسبة 20% من المبلغ الأصلي. وإذا تجاوزت الزيادة أو النقصان النسبة المذكورة فإنه يتعين إعداد ملحق في الغرض".

كما نص الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية على أنه في جميع الحالات يجب أن يعرض على الرأي المسبق لجنة مراقبة الصفقات ذات النظر مشروع ملحق يتعلق بكل زيادة أو نقصان في حجم الطلبات يفوق نسبة 20% أو يتعلق بكل تغيير في طبيعتها.

بالرجوع إلى الوثائق المتعلقة بصفقة إنجاز أشغال التهيئة بالمستودع البلدي تبين أن مبلغ الصفقة بلغ 517.324,980 د في حين بلغت التكلفة النهائية للأشغال 363.391,257 د أي بنقص في قيمة الصفقة

⁷ ينص الفصل الأول منه على أن يتم صرف الاعتمادات المرسمة بميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والجماعات المحلية بعنوان الاتصالات واستهلاك الماء والكهرباء والغاز والوقود والأدوية على أساس الفواتير التي يصدرها المزودون المعنيون ويقع الدفع في مدة لا تتجاوز 45 يوما من تاريخ استلام الفواتير.

تجاوز نسبة 29% دون تبرير ذلك ودون إعداد ملحق في الغرض. كما يعود الفارق في هذه المبالغ في جزء منه خاصة إلى تخلي البلدية عن إنجاز الأشغال التالية:

العدد بجدول الأثمان	الفصل
2.4	Béton blanche
3.4	Murs de 20 cm
4.5	Enduit extérieur de parement de façade
7.4	Portes de placards
7.5	Etagères en bois
12.1 et 12.2	Articles divers
2.3	Bordures de trottoirs T3
2.4	Caniveaux latéraux CS3
2.10	Regard de visite

وتجدر الإشارة إلى أنه من شأن التغيير الملحوظ في تكلفة الصفقة أن يعكس عدم إحكام ضبط للحاجيات عند مرحلة إعداد كراسات الشروط وأن يمسّ من مبادئ المساواة والشفافية التي تركز المنظمة للصفقات العمومية.

وبررت البلدية صلب ردّها أنه تبين خلال الإنجاز أن الدراسة تضمنت احتساب كميات تفوق الكميات المستوجب

2- مشروع تعبيد الطرقات وتصريف مياه الأمطار (طلب عروض عدد 2017/03)

حدّد الفصل 31 من كراس الشروط الإدارية الخاصة فترة الضمان بسنة من تاريخ الاستلام الوقي ويبقى المفاوض مسؤولاً طيلة مدة الضمان. كما نصّ الفصل 111 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وكذلك الفصل 27 من كراس الشروط المذكور على أنّه يرجع مبلغ الحجز بعنوان الضمان إلى صاحب الصفقة أو يصبح التزام الكفيل بالتضامن الذي يعوّضه لأغيا بعد وفاء صاحب الصفقة بكل التزاماته، وذلك بعد انقضاء أربعة أشهر من تاريخ القبول النهائي أو انتهاء مدة الضمان.

وبالرجوع إلى الوثائق المتعلقة بصفقة مشروع تهيئة الطرقات وتركيز شبكة مياه الأمطار تم القبول الوقي للأشغال بتاريخ 29 نوفمبر 2017 وبالتالي يكون القبول النهائي في تاريخ 28 نوفمبر 2018. غير أنه اتضح انتهاء فترة الضمان بخصوص الضمانات البنكية بعنوان الحجز مثلما هو مبين بالجدول التالي :

التزام الكفيل بالتضامن	المبلغ (د)	تاريخ انتهاء الصلوحية حسب الالتزام	تاريخ انتهاء فترة الضمان
الضمان المتعلق بكشف الحساب عدد 1	41.000	10 فيفري 2018	28 نوفمبر 2018
الضمان المتعلق بكشف الحساب عدد 2	35.700	07 أفريل 2017	

وقد قامت البلدية بدعوة المقاول إلى تقديم ضمان بنكي لتعويض الضمانين بعنوان الحجز بعنوان الضمان

ومن جانب آخر، لم تتقيد البلدية بمبدأ سنوية الميزانية المنصوص عليه بالفصل 3 من مجلة المحاسبة العمومية حيث تبين خلاص مصاريف صيانة طريق بمبلغ 3.068 دينار على ميزانية 2017 تم عقدها سنة 2016 وتسلم الفاتورة المتعلقة بها في 2016/12/07.

ردود بلدية رأس الجبل

ملحوظات البلدية	الملاحظات الواردة بتقرير الرقابة	ع/ار
تم التعرض لعدد الصعوبات على مستوى إنجاز الإحصاء نتيجة النقص في الأعمان لدى البلدية والأشكال التي طرحت بسبب التأخير الحاصل في صدور الأمر المتعلق بتمكين الأعمان من منحة الإحصاء إلا أنه أمكن تجاوز تلك الصعوبات وتم الإعلان عن ختم الإحصاء خلال شهر ديسمبر 2018 .	لم تتولّ البلدية إلى غاية موفى شهر نوفمبر 2018 استكمال أعمال الإحصاء العشري للعقارات المبنية وغير المبنية في حين أنّ الآجال المحدّدة لإنجاز هذا الإحصاء انقضت في موفى سنة 2016	02
تم إعطاء الأولوية للإحصاء الميداني للعقارات والتنسيق بين مصلحة الجباية والمصلحة الفنية في ضبط العقارات وتوظيف المعاليم حيث أن قاعدة البيانات الممسوكة لدى البلدية في شأن العقارات تفوق ما هو لدى المأمورين العموميين حيث أن عدد العقارات غير مسجلة بإدارة الملكية العقارية كما أن عدد العقارات غير مربوطة بمختلف الشبكات . مع العلم أنه يتم التثبت في كل عملية تتعلق بطلب رخصة بناء أو طلب رخصة للربط بإحدى الشبكات من إدراج العقار بجدول تحصيل المعاليم من محمه ومن صحة البيانات المضمنة بالجدول .	لم تحرص البلدية تفعيل الأليات المتاحة لها بالفصل 22 عبر طلب البيانات المتوفرة لدى المأمورين العموميين وحافظي الوثائق على غرار فرع إدارة الملكية العقارية وكذلك متابعة الإعلانات تسجيل العقارات الصادرة بالرائد الرسمي للإعلانات القانونية والشرعية والعدلية لإضافة العقارات غير المدرجة بجدول التحصيل وتوظيف المعاليم المستحقة عليهما لفائدة البلدية وذلك فضلا عن الإمكانية المتاحة لطلب البيانات المتوفرة لدى فروع كل من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز للتعرف على عدد المشتركين والمقاربة مع الإحصائيات المتوفرة بجدول تحصيل المعاليم على العقارات لتحسينها.	03
تسعى البلدية إلى إدراج البيانات الأساسية بجدول	... تبين أن هذه الجداول (جداول تحصيل المعاليم	04

<p>التحصيل إلا أن ذلك لا يكون متاحا في كل الحالات وخاصة بالنسبة للعقارات غير المبنية حيث يتعذر على أعموان الإحصاء مناطبة مالك العقار أو من يمثله .</p>	<p>(تفتقر لعديد البيانات الأساسية على ترار رقم بطاقة التعريف الوطنية وتاريخ تسليمها وعنوان المطالب بالأداء مما أدى إلى عرقلة إجراءات التتبع التي تولى المحاسب القيام بها وحال دون استيفاء أعمال التبليغ قصد تحصيل المعاليم المثقلة ...</p>
<p>إن العقارات المرسمة بجدول التحصيل تمت في أغلبها على أساس مساحتها أما العقارات المضافة بواسطة جداول تكميلية فإنها تتم في أغلبها على أساس قيمتها الشرائية وهي معطيات غير متوفرة بالنسبة للعقارات الأخرى .</p>	<p>05 بلغت قيمة المبالغ المثقلة بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية بجدول التحصيل لسنة 2017 ما قيمته 31.625,653 دينارا شملت 1.065 فضلا مدرجا أي بمعدل نامز 29,695 دينارا للعقار الواحد وهي قيمة منخفضة مقارنة بمعدل المعلوم بالنسبة إلى الأراضي المضافة بواسطة جداول تكميلية تم إعدادها خلال نفس السنة حيث بلغت قيمة المعاليم 4.760 دينارا بعنوان 78 فضلا أي بمعدل 61 دينارا للفصل الواحد وهو ما يتجاوز ضعف معدل المعلوم الموظف بجدول التحصيل</p>
<p>تم الإذن بالالتزام بالأجال مع العلم أن ذلك سيتم تجاوزه بفضل الإجراء المعتمد والمتمثل في إحداث قبضة بلدية .</p>	<p>06 خلافا لمقتضيات الفصل الأول من مجلة الجباية المحلية الذي ينص على ضرورة إنجاز عملية التثقيف بتاريخ حرة جانفي من كل سنة، لوحظ تأخير بلغ 32 يوما في تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية</p>
<p>توجد صعوبات في استخلاص تلك المعاليم حيث تم التنسيق مع المصالح الأمنية للقيام بحملات لدعم البلدية على الاستخلاص مع العلم أن المبلغ المستخلص كان في مجمله</p>	<p>07 توظيف بعض المعاليم مازال ضعيفا ودون النسق المأمول ولا يعكس الإمكانيات المتاحة على ترار معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام الموظف على</p>

<p>بمناسبة طلب أصحاب العربات الانتفاع ببعض الخدمات من البلدية .</p>	<p>وقوف عربات نقل الأشخاص ونقل البضائع إذ لم تحصل البلدية سوى مبلغاً ضئيلاً لم يتجاوز 602,250 دينار سنة 2017 أي ما نسبته 9,26 % من التقديرات</p>	
<p>تم العمل على استخلاص بعض تلك المعاليم على قرار معاليم رخص نصب آلات توزيع الوقود في الطريق العام إلا أن عملية الاستخلاص تبقى مرتبطة بعمليات مراقبة استغلال الطريق العام . أما فيما يتعلق بمساهمة المالكين الأجوار في نفقات الأشغال الأولية والإصلاحات الكبرى المتعلقة بالطرق فقد أقر المجلس البلدي مبدأ توظيف هذا المعلوم بالنسبة لمشروع تعبيد طرق سنة المبرمج سنة 2019 .</p>	<p>08 لم تسع البلدية إلى استغلال الإمكانيات المتاحة عبر توظيف بعض المعاليم المرخص فيها بمقتضى الأمر عدد 805 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 والمتعلق بضبط تعريفات المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها مما فوت عليها تعبئة موارد لتمويل ميزانيتها، على قرار معاليم رخص نصب آلات توزيع الوقود في الطريق العام والمساهمة في إنجاز مأوى جماعية لوسائل النقل ومساهمة المالكين الأجوار في نفقات الأشغال الأولية والإصلاحات الكبرى المتعلقة بالطرق</p>	
<p>تم تدارك بعض تلك النقائص في إطار الإحصاء العشري الأخير كما تم الإذن بالعمل على الالتزام بتلك التوصيات .</p>	<p>09 ... لم تقوم البلدية بتعيين البيانات المضمنة بهذا الجدول (جدول مراقبة بعنوان الحد الأدنى) مما يحول دون إمكانية التأكد من شمولية المعاليم المحسلة الراجعة لها والموظفة على المؤسسات المتواجدة بالمنطقة البلدية خاصة أن جميع المقاييس بهذا العنوان خلال سنة 2017 ناتجة عن أذون استخلاص وقتية.</p>	
<p>تقوم البلدية بصفة دورية بتعيين جدول المتابعة المعتمد في الغرض كما تتولى العرص على استخلاص المعاليم الموظفة رغم عدم توفر الآليات الجبرية التي تسمح باستخلاص كل المعاليم في بعض الأحيان .</p>	<p>10 عدم حرص البلدية على توظيف المعلوم على اللوحات والأفتات الإشهارية والعلامات على واجهات المحلات المعدة للتجارة والصناعة والمهن المختلفة</p>	
<p>يرجع ذلك إلى كثرة المشمولات لقباضة المالية برأس الجبل</p>	<p>11 ... أعمال التتبع قصد استخلاص الديون اتسمت</p>	

<p>حيث أنها تتولى حسابية 4 بلديات بالإضافة إلى مشمولاتها العادية التي تخص ميزانية الدولة وحسابية مؤسسات عمومية أخرى وهو ما يفسر اتخاذ قرار إحداث قبضة بلدية برأس الجبل .</p>	<p>بضعفها ومحدوديتها بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية.</p> <p>إجراءات التتبع الجبرية لم يتم تفعيلها بالنسبة إلى المعلوم على الأراضي غير المبنية واقتصرت بخصوص المعلوم على العقارات المبنية على توجيه 133 إنذارا.</p>									
<p>إن غياب جهاز تنفيذي خاضع للبلدية مباشرة يتولى متابعة رخص إشغال الطريق العام تسبب في تفاقم الانتعاب الفوضوي وصعوبة استخلاص المعاليم المتخلدة وذلك رغم التنسيق المتواصل مع الشرطة البلدية إلا أن المشمولات الأخرى التي يقوم بها هذا الجهاز ومحدودية الأعمان تحول دون تحقيق النتائج المرجوة .</p>	<p>12 تراكم المعاليم غير المستخلصة المتخلدة بذمة شاغلي الطريق العام ومواجهة البلدية لصعوبات لتحويل هذه المعاليم مرده صعوبة تحويل المبالغ المستوجبة من قبل البلدية حيث بلغت قيمة الديون المتعلقة بالإشغال الوقتي للطريق العام من قبل المقاهي والواقبات والعلامات الإشهارية والأكشاك في موفى سنة 2017 مبلغا جمليا ناهز 71 أ.د.</p>									
<p>لم تقم البلدية بطلب مراجعة معينات الكراء نظرا للظروف الاستثنائية التي تمر بها مختلف القطاعات حيث أن البلدية تتلقى من حين لآخر مطالب للتخفيض في معين الكراء مع العلم أن الانتعاب الفوضوي أثر سلبا على نشاط المحلات الراجعة للبلدية بالأسواق حيث لم تحدث تغييرات على الأحوال الاقتصادية من شأنها أن تدخل تغييرات تتجاوز ربع قيمة كراء المحلات التجارية .</p> <p>مع العلم أن معينات الكراء المذكورة بالجدول ليست سنوية وإنما هي شهرية .</p>	<p>13 لم يتم تفعيل التوصيات الواردة بتقرير دائرة المحاسبات حول الرقابة المالية لسنة 2015 بخصوص دعوة البلدية إلى استغلال الإمكانيات المتاحة لمراجعة معينات الكراء المنصوص عليها بالقانون عدد 37 لسنة 1977⁸ خاصة في الفطلين 24 و 25...</p> <table border="1" data-bbox="734 1691 1300 1960"> <thead> <tr> <th>تاريخ بداية سريان العقد</th> <th>موضوع العقد</th> <th>معين الكراء السنوي (د)</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1997/03/01</td> <td>بيع التوابل</td> <td>280</td> </tr> <tr> <td>2015/05/01</td> <td>بيع المصوغ</td> <td>285</td> </tr> </tbody> </table>	تاريخ بداية سريان العقد	موضوع العقد	معين الكراء السنوي (د)	1997/03/01	بيع التوابل	280	2015/05/01	بيع المصوغ	285
تاريخ بداية سريان العقد	موضوع العقد	معين الكراء السنوي (د)								
1997/03/01	بيع التوابل	280								
2015/05/01	بيع المصوغ	285								

	290	بيع المواد الغذائية	1997/08/01	
<p>تتعلق المسألة بثمانية عقود وليست 19 ومنها سبعة تتعلق بمحلات تجارية تم تسويغها بأثمان مرتفعة حيث رفض المتسوقون طلب البلدية المتعلق بالتحيين . ولم تبادر البلدية برفع قضايا ضدهم في الفترة المنقضية نظرا إلى أن أثمان تسويغ تلك المحلات تتجاوز أثمان التسويغ لبعض المحلات المجاورة والمتضمنة العقود الخاصة بها الزيادة السنوية .</p> <p>كما تم الإذن باتخاذ إجراءات مراجعة وضعية العقد المتعلق بكراء محل سكني .</p>			<p>14 ... لم يتضمن 19 عقد تسويغ محل تجاري ومحل سكني فضلا يتيح تطبيق نسبة الزيادة السنوية المحددة على غرار باقي العقود الأخرى ...</p>	
<p>تتولى البلدية متابعة مداخيل الأكرية بصفة منتظمة كما تقوم برفع قضايا ضد كل الذين يقع استيفاء طرق الاستخلاص الرضائية معهم . مع العلم أن الأمثلة المذكورة بالتقرير تم تحيين وضعيتهم كما يلي :</p> <p>. ناجي السناني : قام بجدولة الديون وتخذ بضمته إلى موفى نوفمبر 2018 : 2.709,454 .</p> <p>- محمد العربي دجيل : تم استدعاه من قبل الجهات الأمنية بعد عودته إلى الشعب اثر تنفيذ الحكم والتزم بالخلاص وفق رزنامة .</p> <p>. ورثة صالح عرفة : تم خلاص جميع الديون بعد التنبيه عليه اثر استدعائه .</p> <p>. الأكاديمية العصرية : تم خلاص جميع الديون بعد التنبيه عليه اثر استدعائه .</p>			<p>15 ... تلدد العديد من متسوقي المحلات التجارية في خلاص معينات الكراء حيث بلغت الديون المتخذة بزمة 109 متسوقا في موفى 2017 ما جملته 108,440 أ.د.</p> <p>ولئن قامت البلدية برفع قضايا في الخروج فإنها لم تتحصل بعد على النسخ التنفيذية للأحكام ولم تتمكن من استرجاع المحلات من المتسوقين. كما لم تشمل الإجراءات القانونية عديد المتسوقين المتخذ بضمته معينات كراء غير مسددة.</p>	

<p>. سعيد القينويبي : تم خلاص جميع الديون بعد التنبيه عليه اثر استدعائه .</p> <p>مع العلم أن التسوية الرضائية تمت مع العديد المتسوقين الأخرين غير المذكورين بالتقرير .</p>	
<p>رغم أن أثمان مواد التنظيف لدى تلك التعااضيات أرفع من الأثمان التي تم التزود بها فقد تم الإذن بالالتزام بمنشور الوزير الأول عدد 21 المؤرخ في 13 أفريل 1991 بضرورة منح الأولوية لاقتناء أدوات ومواد التنظيف التي تنتجها التعااضيات الصناعية للمكفوفين .</p>	<p>16 ... دأبت البلدية على التزود بمواد التنظيف دون تشريك تعااضيات المكفوفين، رغم القرب النسبي لوحدة إنتاج مواد التنظيف الراجعة للاتحاد الوطني للمكفوفين من البلدية المذكورة.</p>
<p>تم اقتناء زي السباحين المنتقذين على حساب الفصل المتعلق بإكساء العملة وأعموان الاستقبال نظرا لاعتبارهم أعموان متعاقدين وقد تم الإذن باقتنائه مستقبلا على حساب الفصل المتعلق بالأعتناء بالشواطئ طبقا لما ورد بتقرير الرقابة .</p>	<p>17 تم الوقوف على تحميل خاطئ لبعض النفقات ...</p>
<p>يتم منح العملة مستحقاتهم من الزي في الأجال غير أن المزودين لا يتقدمون بالفواتير أحيانا مباشرة بعد انجاز الطلب .</p>	<p>18 نصّ الفصل 6 من النظام الأساسي لسلك العملة على أن "تمنع الإدارة في حرة ماي من كل عام بدلتين للعمل وتمييزين وزوج أحذية ونطاء للرأس طبقا للمثال المتداول في المهنة وتراعي الإدارة معد اختيار هذا اللباس جانبي الوقاية والسلامة المهنية". غير أنه سجل تأخر في التزود بالمطلوب (تاريخ الفاتورة 19 جويلية 2017).</p>
<p>يصل أحيانا تأخير في خلاص الفواتير مراعاة للسيولة المتوفرة على مستوى الموارد وقد تم توجيه التعليمات بالحرص على تفادي مثل هذا التأخير .</p>	<p>19 سجل تأخير في خلاص مصاريف استهلاك الكهرباء والماء تراوح بين 50 يوما و165</p>

<p>تم انجاز جملة البرنامج الوظيفي للمشروع طبقا للأمثلة موضوع طلب العروض إلا أنه تبين خلال الانجاز أن الدراسة تضمنت احتساب كميات تفوق الكميات المستوجبة . وقد تبين ذلك عند توقيف احتساب الكميات المنجزة . مع العلم أن المقاول لم تعترض على هذا التنقيص في الكميات .</p> <p>وتجدر الإشارة إلى أن التنقيص في الكميات لم يؤثر على ترتيب العروض كما لم يؤثر على نسبة الفارق بانخفاض العرض مقارنة بتقديرات الإدارة .</p> <p>مع العلم أنه لم يكن ثمة سعي للمس من الشفافية أو المنافسة فالتقديرات المرتفعة للمشروع جعلته يخضع إلى إجراءات فيها أكثر ضمانات ومنها خضوع الصفقة إلى أنظار اللجنة الجسوية لمراقبة الصفقات العمومية في حين أن التخفيض في التقديرات إلى ما دون 500 أد ستكون من أنظار اللجنة البلدية للشراءات وستخضع إلى إجراءات الصفقة بإجراءات مبسطة .</p>	<p>21 ... تبين بالرجوع إلى الوثائق المتعلقة بصفحة إنجاز أشغال التهيئة بالمستودع البلدي أن مبلغ الصفقة بلغ 517.324,980 د في حين بلغت التكلفة النهائية للأشغال 363.391,257 د أي بنقصان في قيمة الصفقة تجاوز نسبة 29 % دون تبرير ذلك ودون إعداد ملحق في هذا الغرض .</p> <p>... كما تجدر الإشارة إلى أنه من شأن التغيير الملحوظ في تكلفة الصفقة أن يمس من مبادئ المساواة والشفافية التي تقوم عليها الصفقات العمومية.</p>
<p>تمت دعوة المقاول إلى تقديم ضمان بنكي لتعويض الضمانين بعنوان العجز بعنوان الضمان مع العلم أن الضمان النهائي تضمن التنقيص على أنه يرجع مبلغ الضمان إلى صاحب الصفقة أو يصبح التزام الكفيل بالتزامن الذي يعوّضه لانحيا بعد وفاء صاحب الصفقة بكل التزاماته، وذلك بعد انقضاء أربعة أشهر من تاريخ القبول النهائي أو انتهاء مدة الضمان .</p>	<p>22 تبين بالرجوع إلى الوثائق المتعلقة بصفحة مشروع تهيئة الطرقات وتركيز شبكة مياه الأمطار أن القبول الوقتي تم بتاريخ 29 نوفمبر 2017 وبالتالي يكون القبول النهائي في تاريخ 28 نوفمبر 2018.</p> <p>غير أنه اتضح انتهاء فترة الضمان بخصوص الضمانات البنكية بعنوان العجز بالنسبة إلى الضمان لفائدة صاحب الصفقة مثلما هو مبين بالجدول ...</p>
<p>تم انجاز أشغال الصيانة على حساب العنوان الثاني من الميزانية حيث ينقل التعمد إلى السنة الموالية . ورغم أن</p>	<p>23 لو تتقيد البلدية بمبدأ سنوية الميزانية المنصوص عليه بالفصل 3 من مجلة المحاسبة العمومية حيث</p>

<p>المتعمد قام بالإنجاز سنة 2016 وقدم الفاتورة في تلك السنة إلا أنه تبين أن وضعيته الجبائية غير مسواة وفقاً للوثيقة المستخرجة من منظومة أدب حيث تعذر تأدية النفقة سنة 2016 وبعد تسوية وضعيته الجبائية في بداية سنة 2017 تمت تأدية النفقة .</p>	<p>تبين خلاص مصاريف صيانة طريق بمبلغ 3.068 دينار على ميزانية 2017 تم عقدتها سنة 2016 وتسلم الفاتورة المتعلقة بما في 2016/12/07.</p>	
--	---	--